بيـــان وفد دولـــة قطـــر

أمـــام اللجنة الخامسة
للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

حـــول

البند ١٤٤: خطة المؤتمرات

نيويورك، ٩ نوفمبر ٢٠٢٠

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر لرئيس لجنة المؤتمرات لاستعراض تقرير اللجنة للعام ٢٠٢٠، كما أشكر وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعرض التقارير المقدمة إلى اللجنة تحت هذا البند. وينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيد الرئيس،

تُثني دولة قطر على الجهود المشتركة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة الإعلام الرامية إلى زيادة إمكانية الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة عن طريق شبكة الانترنت، والتي تُعدُّ مصدراً أساسياً للمعلومات والبحوث والوثائق التاريخية للمنظمة الدولية.

ووفق هذا المنظور، تولي دولة قطر أهمية كبرى لمشروع رقمنة وثائق الأمم المتحدة القديمة لما يزيد عن السبعين عاماً من إنشاء المنظمة الدولية، وذلك لأهمية تلك الوثائق والسجلات ومساهمتها في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة وتحقيق أهدافها، مما يساعد الدول الأعضاء في صياغة آرائهم حيال القضايا المطروحة. ومن هذا المنطلق، دعمت دولة قطر الجهود الرامية للحفاظ على وثائق الأمم المتحدة كافة والوثائق التاريخية المعرضة للتلف.

السيد الرئيس،

إن تنفيذ مشروع رقمنة وثائق الأمم المتحدة له مزايا عديدة تتمثل في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى وثائق الهيئات التداولية للمنظمة الدولية، ليس للدول الأعضاء والأمانة العامة، وإنما إتاحة هذه المواد لجمهور أوسع باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات البحث، بما

في ذلك المكتبة الرقمية وفهرس الخطب وسجلات التصويت وفهرس وقائع الجلسات وأدلة البحث في وثائق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

وفي إطار تعزيز الشراكة بين دولة قطر والأمم المتحدة في تقديم الدعم للموارد الاساسية للعديد من منظمات ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة، فقد بادرت حكومة دولة قطر بتقديم الدعم لمشروع الرقمنة وأعلنت عن تعهدها في عام ٢٠١٣ بالتبرع بمبلغ خمسة ملايين دولار، تسدد في فترة زمنية قدرها خمس سنوات. وفي عام ٢٠١٨، تم الإيفاء بالتعهد بالكامل في الفترة الزمنية المحددة. وفي هذا الخصوص، تواصل حكومة دولة قطر دعمها لمرحلة جديدة من مشروع الرقمنة لفترة الخمس سنوات المقبلة (٢٠١٩-٢٠٢٣) بإجمالي مليونين وخمسمائة ألف دولار تسدد بواقع خمسمائة ألف دولار سنوياً، لتعزيز مُعرِّفات البيانات وزيادة يُسر الاطِّلاع على وثائق الأمم المتحدة الرسمية، ومواصلة المسح الضوئي للوثائق القديمة التي لم تشملها الرقمنة أثناء مشروع المسح الضوئي الأولي.

ختاماً السيد الرئيس، نعيد التأكيد على أن دعم دولة قطر ورعايتها لهذا المشروع يعكس التزام حكومة بلادي لتعزيز عمل أجهزة الأمم المتحدة وتمكينها من أداء مهامها، وبما يحقق أهداف الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية والتصدي لكافة التحديات التي تواجه الأسرة الدولية.

وشكراً لكم